

اثر السياسية النقدية في النمو الاقتصادي

في البلدان النامية للمدة 1990 – 2010

(ماليزيا أنموذجا)

أ.د.فاضل جويد عواد

قسم الإدارة

م.عميد كلية الإمام الجامعة / العراق

المقدمة

تعد السياسة النقدية جزءاً أساسياً في السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد ، وتسعى الدول بمختلف مذاهبها الاقتصادية إلى جعل أدوات السياسة النقدية فيها تؤدي أهدافها بما يتلائم والسياسة الاقتصادية العامة وان تعمل بكفاءة في سبيل ذلك .

كما وان السياسة النقدية هي بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي احد العناصر الأساسية المكونة للسياسة الاقتصادية ، ولها تأثير مدرك في حالة الاقتصاد الكلي .

وتساهم السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرسومة لها وفي مقدمتها معالجة الاختلالات النقدية والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط النمو الاقتصادي .

إن السياسة النقدية التي هي مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة لإدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد ، تساعد في التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول وبما يضمن للاقتصاد الوطني الحجم المناسب من الائتمان والقدر من السيولة لتحقيق أهداف الدولة في زمن معين .

وتلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تنظيم أداء اقتصادات مختلف دول العالم ، إلا أن لها دوراً كبيراً وملحوظاً في اقتصادات البلدان النامية ، فعلى الرغم من تباين هذه الاقتصادات من حيث مستوى الدخل الفردي ، ومن حيث تنوع مواردها المادية والبشرية ، وفي طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تتسم بانخفاض معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو الدخل الفردي ، نقص رأس المال وتخلف طرق الإنتاج وهيمنة القطاع الزراعي وانتشار الأمية وتخلف السكان ، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة وعدم كفاءة نظم الاتصالات وتدني مستوى التكنولوجيا وتخلف النظام المصرفي بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي .

الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد ، لان نقص رأس المال الأجنبي في البلد يؤدي الى اختلال الهيكلية الإنتاجية ، ويتسبب في انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والدخل وتفاقم مشكلة الدين الخارجي ، وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار وانخفاض مستوى الإنتاجية .

وعند بحث اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال مدة البحث ، فان ماليزيا هي إحدى الدول النامية التي اعتمدت منهجاً اقتصادياً يقوم على الاعتماد على الذات مع انفتاح مدروس على الاستثمارات الخارجية ، وقد تحقق فيها تطور ملموس في الهيكل الاقتصادي انطلق من قدرتها في التغلب على الأزمة المالية التي عصفت في اقتصادها عام 1997 ، حيث تمكنت من تحقيق تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي متوازن ، من خلال إدراكها إن هناك ارتباطاً قوياً بين نجاح السياسة النقدية في استخدام أدواتها لتحقيق أهدافها من جهة وبين تطوير النمو الاقتصادي من جهة أخرى .

وفي هذا السياق قام الباحث بتناول (اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي) باعتبار إن ذلك ينسجم مع احد محاور المؤتمر (البنك المركزي العراقي ومقتضيات النمو الاقتصادي) ، لان السياسة النقدية هي من أهم وسائل ومركزات عمل البنوك المركزية بشكل عام .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول موضوعين مهمين في النشاط الاقتصادي هما السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، فالسياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة ، تستخدمها الدولة الى جانب السياسات الاخرى للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والانتاج والدخل.

اما النمو الاقتصادي فتبرز اهميته كمؤشر اساس للنشاط الاقتصادي في البلد ، وهل هو في حالة الركود او الرخاء والازدهار. ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث

من الحقائق المدركة ان هناك علاقة قائمة بين طبيعة السياسة النقدية المعتمدة في اي بلد ، ونسبة النمو الاقتصادي المتحقق فيه وان جوهر مشكلة البحث تتمثل في ان السياسة النقدية ذات تأثير مباشر في النمو الاقتصادي مما يتطلب البحث والتحليل .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك تأثيرا مباشرا للسياسة النقدية في النمو الاقتصادي المتحقق في بلد ما ، اضافة الى تأثيرات غير مباشرة تتضح اثارها في بعض العوامل الاقتصادية الكلية كالانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير والتضخم ومستوى البطالة.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي القائم على استخدام طريقتي الاستقراء والاستنباط ، إضافة الى التحليل القياسي، وربط النتائج بالأسباب وتحليلها في ضوء النظرية الاقتصادية .

خطة البحث

تضمن البحث ثلاثة اقسام:

القسم الاول:

تناول السياسة النقدية اهدافها ، ادواتها والعوامل المؤثرة فيها من خلال جانبين: الجانب الاول يتضمن مفهوم السياسة النقدية واهدافها والعوامل المؤثرة فيها ، في حين تناول الجانب الثاني عرض النقد في ضوء السياسة النقدية .

القسم الثاني:

تناول النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه والتداول النقدي في البلدان النامية في جانبين ، الاول يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ، وتناول الثاني ، العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي والتداول النقدي في البلدان النامية.

القسم الثالث:

تناول الجانب التطبيقي في البحث والمتضمن تحليل اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة (ماليزيا) من خلال جانبين:

الأول وتضمن توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير ، اما الجانب الثاني فتناول انموذج دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا .
وقد خلص البحث الى بعض الاستنتاجات وقدم بعض المقترحات ذات العلاقة بالموضوع .

القسم الأول

السياسة النقدية أهدافها ، أدواتها والعوامل المؤثرة فيها

تعد السياسة النقدية من التسميات المهمة التي ظهرت في ادبيات علم الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر .. وشهدت تطورا ملموسا في القرن العشرين وبواكير القرن الحادي والعشرين من خلال الاهتمام بالاقتصاد والتطبيقي الذي سار عليه الاقتصاديون لمعالجة المسائل الخاصة بالسياسة النقدية الناجمة عن المشكلات التي اوجدتها الدورات الاقتصادية المتكررة . وبذلك أصبحت جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تهدف الى التأثير في مجرى الفعاليات الاقتصادية واحكامها بالاتجاه الذي يضمن تحقيق الغايات العامة للاقتصاد.

الجانب الأول : السياسة النقدية أهدافها وأدواتها

تحدد السياسة النقدية في ضوء فلسفة النظرية النقدية واتجاهات النظام السياسي في البلد ، فهي حلقة الوصل التي تترجم النظرية الى تطبيق .

أ - مفهوم السياسة النقدية (Concept of the monetary policy)

تباين مفهوم السياسة النقدية من نظام اقتصادي الى اخر طبقا لطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي الذي يعمل النظام النقدي في إطاره (العادل، 2010، 60)⁽¹⁾ اذ تمثل السياسة النقدية موقف السلطة السياسية من النظام الاقتصادي للمجتمع الذي تقوده ايا كان هذا الموقف ، ويمكن في الوقت نفسه معرفة درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما من خلال معرفة عناصر النظام النقدي . حيث يتالف النظام النقدي لاقتصاد ما من كل انواع النقود التي يصدرها ذلك الاقتصاد والتداول فيه ، ومن مجموع المؤسسات والقواعد التي تمتلك سلطة ومسؤولية خلق النقود وابطالها ، وكذلك جميع القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات والاساليب التي تخلق النقود وتمتلك حق ابطالها (القريشي، 2005، 9)⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر ان السياسة النقدية في الاقتصادات التي كانت مخططة تختلف عنها في اقتصادات الرأسمالية والاقتصادات النامية ، من حيث الاطار وتنفيذ تلك السياسات التي تعرض الاهداف ذات العلاقة بالاختلافات الاساسية في الملكية والتنظيم الاقتصادي والفلسفة السياسية والاقتصادية .

اما السياسة النقدية في البلدان النامية فهي ذات دور له خصوصية وذلك لوجود متطلبات منها اهداف النظام الاقتصادي السائد في اي من هذه البلدان ، الذي لم يتكامل تكوينه المالي والنقدي بعد بدرجة كافية تفي بمستلزمات النمو والاستقرار الاقتصادي لتحقيق التنمية السريعة والمتوازنة (خليل ، 2008، 140)⁽³⁾.

وتعرف السياسة النقدية بانها (الإجراءات المعتمدة من قبل الحكومة وبالتحديد السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة ، بهدف تحقيق او المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم . Brown (88، 2009، 4)⁽⁴⁾.

والسياسة النقدية عند (Kent) هي (مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل ، وهي بهذا المعنى تتضمن التوسع والانكماش في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ اهداف محددة . (الدليمي ، 1990 ، 583)(5).

وعليه ، فالسياسة النقدية عبارة عن مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الادخار ، الاسعار ، العمالة الخ) للوصول الى الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية من اجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (جمعة ، 2005 ، 23-24)(6).

وفي ضوء ذلك ، يمكن القول ان السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لادارة عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف وتأثيره في شروط الائتمان لتحقيق اهداف اقتصادية معينة ، وان هذا التعريف يبدو اكثر انسجاما مع حالات التطبيق العملي لعمل السياسة النقدية ، خاصة فيما يتعلق باختلاف الاهداف التي يتم اختيارها من دولة لاخرى كحلقة وصل فيما بين ادوات السياسة النقدية واهدافها النهائية (الشكري، 2006 ، 74)(7).

ب - أهداف السياسة النقدية (Goals of monetary policy)

تشتق السياسة النقدية اهدافها من طبيعة المشكلات والاختناقات التي تعترى الكيان الاقتصادي، لكونها من اذرع السياسة الاقتصادية العامة مما يجعلها تميل الى التماثل بخصوص تحقيق استخدام والنمو الاقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار ، والتوازن في ميزان المدفوعات من اجل الوصول الى الرفاهية الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر ، ان اهداف السياسة النقدية نشطة وفعالة في رسم السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية ، اما الدول الاشتراكية السابقة ، فتتخصص اهداف السياسة النقدية في الزام الوحدات الانتاجية المختلفة بمقتضيات تحقيق اهداف انتاجية مقرر في الخطة الاقتصادية المركزية . اما في البلدان النامية ، فيتوقف دور البنك المركزي على مكانة الشخص الذي يمثل وظيفة المحافظ اولا ، فاذا كان مؤثرا وفعالا ساهم في اقناع السلطات الاقتصادية والسياسة برأي البنك وبعبكسه يكون خلاف ذلك. (القريشي ، مصدر سابق . 26).

وبشكل عام ، تتمثل اهداف السياسة النقدية في الآتي:

1. استقرار مستوى الأسعار

هناك جدل حول حصر اهداف السلطة النقدية في هدف واحد ، وهو تحقيق استقرار الاسعار ، الا ان اهداف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية تنحصر في تحقيق استقرار الاسعار وتعظيم العمالة . (Price stability and maximum employment).

وتستند حجته في ذلك ، الى ان نظامهم الفيدرالي لا يتمكن من تحقيق هدفين في وقت واحد بأداة واحدة ، وفي ذات السياق فأن بنك انكلترا (England Bank) قد حدد الاغراض الاقتصادية والسياسية التي يعمل على تحقيقها وهي المحافظة على استقرار النظام المالي المحلي والدولي ، وتأمين الخدمات المالية . اما البنك المركزي الالماني (Bonds Bank) فأن هدفه يتجه نحو تحقيق استقرار الاسعار . (المندلوي ، 2000 ، ص ص 10-11)(8).

2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تعمل السياسة النقدية على توفير المناخ المناسب لتسريع عملية التنمية الاقتصادية ، من خلال تنفيذ المشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، والمساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات .

يتضمن ميزان المدفوعات لبلد ما . علاقاته النقدية والمالية والتجارية مع بقية بلدان العالم ، لكشف العجز في حالة قيام البلد بدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الاجنبية والتي لا يمكن تغطيتها الا بالاعتماد على الاحتياطيات النقدية الاجنبية ، او القيام ببيع بعض موجوداتها و اللجوء الى الاقتراض او الحصول على مساعدات (منح + إعانات) من الخارج ، مما يترتب على ذلك من اثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، مما يقود الى تدخل السياسة النقدية للحد من التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص الاستيراد .

اما اذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات يرتبط بكثرة التوظيفات القصيرة والطويلة الاجل في الخارج ، فان تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود الى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية ، مما يدفعها الى استعادة رؤوس اموالها الموظفة في الخارج (الدليبي ، مصدر سابق . 587).

3. تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني

يتطلب الاقتصاد الوطني في اي بلد نمو في الهيكل الاقتصادي لتشغيل الاضافات السنوية في الايدي العاملة الجديدة والعاملة سابقا ، بينما يرى (فريدمان) ان وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد او مرغوب فيه ليس امر محققا وذلك في قوله (ليست هناك طريقة في المجتمعات المختلفة للقول مقدما ان هناك معدلا محدد للنمو ترغب فيه او تحتاج اليه) . (مفتاح ، 2005 ، 131) (9). ان معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الافراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم (Wilson, 2003, p25) (10).

4. تحقيق مستوى عالي من الاستخدام

ان من أهم ما تسعى إليه السياسة النقدية ضمان التوظيف الكامل ، وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل ، ولذلك فهناك اجماع بين الاقتصاديين على ان يكون ضمان التوظيف الكامل او مستوى مرتفع من التشغيل هو من بين الاهداف التي تتوخاها السياسة النقدية ، ويتم ذلك من خلال حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية ، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة لتجنب البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية . ومن هذه الاجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل موارد الانتاج غير المستغلة . (الدوري والسمراي ، 2006 ، 189) (11).

ت - أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي العديد من الأدوات النقدية والنوعية لتحقيق أهداف السياسة النقدية ، وتنقسم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما:

أولا - الأدوات الكمية أو التقليدية:

وتتضمن الادوات النقدية التالية : (الدليبي ، مصدر سابق ، 141).

1. عمليات السوق المفتوحة

ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع اذونات الخزانة والسندات المضمونة من الحكومة والاوراق المالية بصفة عامة قصيرة او طويلة الاجل ، سواء بشكل مباشر او من خلال سوق المال ، وذلك من خلال التعامل مع البنوك والافراد والشركات .

اما الاهداف المتوخى تحقيقها من جراء استخدام هذه الاداة فتاتي في بعدين الاول ، التأثير في حجم الاحتياطات الفائضة (Excesses Reverses) لدى البنوك التجارية بالزيادة او النقصان ، مما يؤثر في حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بشكل يتماشى مع الاهداف الاقتصادية للدولة ، والثاني محاولة ايجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدية والسوق الرأسمالية بحيث يتم تحريكها بطريقة مستقلة سواء بالارتفاع او الانخفاض لتأثيرها في تكلفة منح الائتمان المصرفي ، وبالتالي في حجم الاستثمار في الدولة.

2. سياسة تغيير سعر الخصم

تمثل هذه الأداة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من كمبيالات واذونات الخزينة، مقابل ما يقدمه لها من قروض او سلف مضمونة.(الجزائري ، 2005، (2) (12).

فعندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم ، فإن ذلك يؤدي الى زيادة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ، فيزداد حجم القاعدة النقدية ويزداد حجم العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية). اما اذا قام البنك المركزي برفع سعر الخصم ، فان ذلك سيؤدي الى انخفاض حجم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ، ويقل حجم القاعدة النقدية مما يترتب عليه تخفيض حجم العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية). (ابو السعود ، 2005 ، 2) (13).

ففي حالة الركود والكساد ، فان اتباع (سياسة نقدية توسعية) من قبل البنك المركزي سيحفز البنوك التجارية على منح القروض وخاصة للمستثمرين والذي يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور ، وهذا بدوره يؤدي الى انتعاش الاقتصاد عبر دعم مستوى الطلب الكلي. اما في حالة التضخم فتستخدم (سياسة نقدية انكماشية) من خلال رفع سعر الخصم على البنوك التجارية ، وبالتالي انخفاض كمية النقود في الاقتصاد ، مما يساعد في معالجة التضخم (العيسى و قطف ، 2006 ، 290) (14).

3. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة للاحتياطي القانوني على الودائع تلتزم بها المصارف التجارية ، كما يقوم البنك بتعديل تلك النسبة من وقت الى اخر بحسب الحاجة . وتعتبر هذه الحالة عن صلاحية البنك المركزي.

ان هذه الاداة هي من الادوات الاساسية التي يستعملها البنك في التأثير على عرض النقود ، لما لنسبة الاحتياطي القانونية من اثر بالغ في نشاط المصارف التجارية في مجال منح القروض للافراد (الاشقر ، 2002 ، 236) (15).

ففي حالة اتباع سياسة توسعية للانتعاش الاقتصادي الالزامي ، الامر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي ، وبدوران عجلة الاقتصاد تنتهي الفجوة الركودية .

اما في حالة اتباع سياسة انكماشية ، فإن البنك المركزي يفرض نسب احتياطي الزامي اكبر ، مما يقلل من قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ، ويقلل من حجم النقد في البلاد ويساعد في مكافحة التضخم (الوزني ، 2004 ، 308) (16).

ثانيا - الأدوات النوعية

يقصد بالأدوات النوعية للسياسة النقدية ، الأدوات والأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير في نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق اغراض اقتصادية معينة ، فمثلا اذا كان هدف الحكومة والسلطة النقدية تشجيع القطاع الزراعي ، فأنها تستطيع ان تدفع المصارف لتقليل تكلفة التمويل الزراعي. وعادة ما تستخدم الادوات النوعية في البلدان النامية بشكل اكبر من الدول المتقدمة نتيجة لغياب فعالية الية السوق في تلك البلدان وعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل .(حداد ، 2005 ، 190) (17). وتتخذ الادوات النوعية اشكالا عدة : (Helleiner , 2004 , 33) (18).

1. الرقابة على الائتمان الاستهلاكي

وتهدف هذه الاداة الى الحد من الطلب على المواد الاستراتيجية المهمة في وقت الحرب من ناحية ، ومنع الزيادة المتوالية في القوة الشرائية لدى المستهلكين من ناحية اخرى . وهذا النوع من الرقابة يستوجب اشتراط دفع جزء من قيمة السلطة مقدما كما تحدد قيمتها وكميتها . ويشترط هنا عادة عدم تجاوز هذه القروض لنسبة معينة من موجودات البنوك التجارية ، او اضعافا معينة من رؤوس اموالها (عبد المنعم السيد علي ، 1986 ، 397-399) (19).

2. الحد من القروض المستعملة لغرض المضاربة

ان الحد من القروض المستعملة لغرض المضاربة ، يعني ان تكون المضاربة في سوق الاسهم والسندات (البورصة) ، وذلك يتطلب حدا ادنى لما يجب ان يدفعه المقترض عن شرائه للأسهم والسندات ، على ان تترك له حرية الاقتراض من الجزء المتبقي من قيمتها من البنوك والمؤسسات الاخرى (الدفاعي ، 2008 ، 51) (20).

3. تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء

يتم تنظيم الائتمان عن طريق تثبيت الحد الأعلى لمبلغ القرض المخصص لبناء المساكن وتحديد فترات استرداد المبالغ المقرضة ، وهو ما يعني ان هذا التنظيم يمثل في آثاره الاقتصادية الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة .

4. التأثير او الإقناع الأدبي (Moral Suasion)

وهذه الاداة وهي احدى وسائل البنك المركزي يتمكن من خلالها توجيه النصح والإرشاد والإقناع الى المصارف التجارية ، وذلك بعدم التوسع بتقديم القروض . ويأخذ اسلوب النصح هذا اشكالا مختلفة ، منها ارسال المذكرات الى المصارف الاعضاء لاقناعهم بعدم قبول اوراق معينة ، او عدم الاقتراض الى مشروعات محددة . (الدوري ، مصدر سابق ، 218).

الجانب الثاني : عرض النقود والطلب عليها

أ - عرض النقود

لقد دار جدل واسع بين الاقتصاديين حول اعطاء تعريف محدد لعرض النقد ، وبالتالي طريقة احتسابه خلال مدة زمنية معينة . ويدور خلاف حول نقطة اساسية هي اي العناصر تؤلف عرض النقد (الدليبي ، مصدر سابق ، 105).

ويقصد بالنقد أي شيء يستخدم بشكل عام كوسيلة للدفع ويكون مقبولا في سداد الديون . وعليه فأن النقد عندما تستخدم بدون تحديد ، فأن اصطلاح (عرض النقد) انما يشير الى الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية والتي يمتلكها (العامة) في الدولة . ويقصد بالعامة (الأفراد ، منشآت الأعمال ، شركات) وكل الفئات التي تحتفظ بالنقد . بخلاف الحكومة المركزية او الخزنة ، البنك المركزي والبنوك التجارية (خليل، مصدر سابق ، 57).

وتأكيدا على ذلك ، يمكن القول ان عرض النقد يعني (النقد الكمية المتداولة في الاقتصاد الكلي في أي وقت من الأوقات) ، وبشكل عام يتكون عرض النقد من (العملة المتداولة + الودائع المصرفية) ، لذلك يختلف حجم عرض النقد وفقا لحجم وطبيعة الودائع البنكية الداخلة في عرض النقد .(العيسى ، مصدر سابق ، 293) .

وتوجد ثلاثة انواع لعرض النقد :

1. عرض النقد بالمعنى الضيق / M1

ويسمى هذا الحجم من النقد بنقد العمليات الجارية (Transaction Money) ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد (ع) او (M1) ، وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية او المعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية ، أي النقد المتداولة (Money in Circulation) ويرمز لها بالرمز (C) ، ويضاف اليها ايضا حجم النقد المحفوظة في البنوك على شكل حسابات جارية او الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) ويرمز لها بالرمز (DD) ، وبالتالي فأن معادلة عرض النقد (M1) هي: (الوزني ، مصدر سابق ، 211).

$$M1 = DD + C \text{ — (1)}$$

ان التعريف الضيق لعرض النقد ينطوي على مغزى مزدوج ، فمن ناحية يمثل اجمالي كمية النقد المستعملة كوسيط للمبادلة والمصدرة من قبل المؤسسات المالية ، ومن ناحية اخرى يمثل قدرة الخلق النقدي لدى المؤسسات المالية وهي البنك المركزي (بنك الاصدار) الذي يتولى اصدار النقد القانونية ، والبنوك التجارية التي تقوم بخلق نقد الودائع (67, 2004, Lerin)⁽²¹⁾.

ومن المهم النظر الى ان هناك اختلافا بين عرض النقد بمعناه الضيق وبين الاساس النقدي (Monetary Base) والذي يرمز اليه عادة بـ (M0) ويعرف الاساس النقدي او كما يطلق عليه بالقاعدة النقدية بأنه (مجموع العملة في التداول + ودائع البنوك لدى البنك المركزي) وان البعض منها تفرض عليها بحكم القانون ، والاخر يعتمد على سلوك المصارف التجارية من حيث رغبتها في اضافة احتياطات نقدية تقايز وفق المقدار المطلوب الاحتفاظ به قانونا .(الدليبي ، مصدر سابق ، 106-108).

2. عرض النقد بالمعنى الموسع / M2

ويدخل في اطار هذا التعريف او هذا الحجم من النقد المعادلة السابقة (1) اضافة الى الحسابات او الودائع الاجلة (Time Deposits) ويرمز لها بالرمز (TD) وكذلك حسابات التوفير (Saving) في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) ، وتعرف النقد بالمعنى الموسع بعرض النقد (ع2) او (M2) هي : (الوزني ، مصدر سابق ، 211).

$$M2 = M1 + TD + S \text{ — (2)}$$

3. عرض النقد بالمعنى الاوسع / M3

ويشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع ، اي السيولة المحلية مضاف لها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (اي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة وجمعيات الاقتراض). (حداد ، مصدر سابق ، 90).

ب - الطلب على النقود

يتأثر الطلب على النقود بشكل عام وفي البلدان النامية بشكل خاص بالطبيعة الفلسفة الاقتصادية السائدة ، فطالب على النقود في التحليل النيوكلاسيكي (النظرية الارصدة النقدي) يعرف باسم معادلة الارصدة النقدية . التي تأخذ الصيغة الاتية (Froyen,1983,72) ⁽²²⁾

$$MS=KPY.....(1)$$

حيث ان :

MS : عرض النقد .

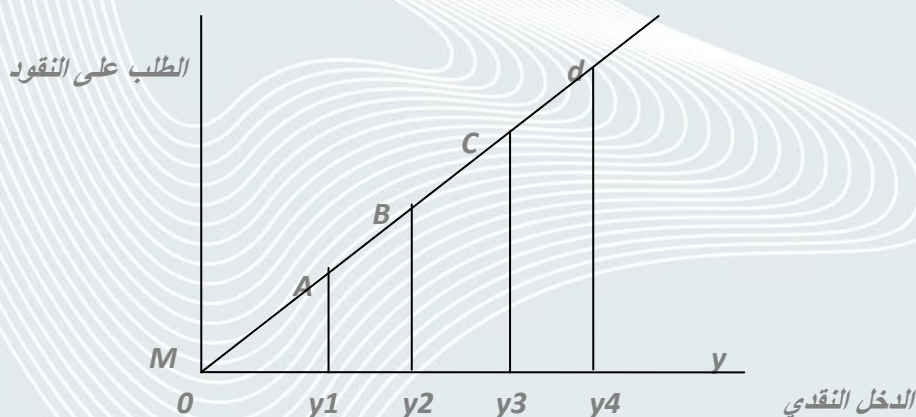
Y : الإنتاج القومي الحقيقي من السلع والخدمات .

P : المستوى العام للأسعار .

PY : قيمة الإنتاج القومي الجمالي .

K : النسبة من الدخل النقدي (PY) التي يرغب المجتمع الاحتفاظ بها بصورة نقود سائلة .

وتفسر نظرية الأرصدة النقدية الطلب على النقود برغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء من الدخل بصورة أرصدة نقدية، لان زيادة الدخل النقدي تولد زيادة في حجم الأرصدة النقدية المطلوبة . وان الطلب على النقود يأخذ شكل منحنى ذو ميل متصاعد إلى الأعلى مع كل زيادة في الدخل النقدي الكلي ، كما في الشكل البياني الآتي : (الدليمي ، مصدر سابق ، 502)



شكل (1) العلاقة بين الطلب على النقود والدخل النقدي الكلي

وفي الشكل (1) فان المحور ألعמודي يقيس الطلب على النقود والمحور الأفقي يقيس الدخل النقدي الكلي ، وان كمية النقود المطلوبة تكون على طول المنحنى (Md) وهي مساوية إلى نسبة معينة من الدخل النقدي .

أما الطلب على النقود في منظور النظرية الكينزية فقد قسم كينز دوافع الطلب على النقود إلى ثلاثة أقسام (يونس ، 1991 ، 38) ⁽³⁾.

1. الطلب على النقود لغرض المعاملات

ويمثل حاجة الوحدات الاقتصادية غير المصرفية إلى الاحتفاظ بكمية من النقود لمواجهة حاجات التبادل الجاري الشخصية والإنتاجية ، ويتوقف حجم الأرصدة النقدية المطلوبة لهذا الغرض على حجم الدخل النقدي وطول المدة الزمنية الفاصلة بين استلام الدخل وانفاقه.

2. الطالب على النقود لغرض الاحتياطي

وهنا يكون الطلب على النقود من قبل الأفراد أو المشروعات لمواجهة النفقات الفجائية أو الطوارئ غير المتوقعة ، ومواجهة نفقات العلاج الطبي أو أي التزام أخرى في المستقبل يتطلب إجراء مدفوعات فجائية ، ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياطي على حجم الدخل النقدي الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي ، (Auerbach,1985,95) ⁽⁴⁾، كما في المعادلة الآتية:

$$Mt=f(py).....(2)$$

حيث إن :

Mt : كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات الاحتياط.

Py : الدخل الكلي .

3. الطلب على النقود لغرض المضاربة

وفي هذا النوع من الطلب يكون (كينز) قد حقق أصالة فكرية ، إذا أشار إلى وجود كمية إضافية من النقد تطلب لاشباع حاجات المضاربة إلى جانب حاجات المعاملات والاحتياط ، أي أن كمية النقود المطلوبة وبعد تغطية متطلبات المعاملات والاحتياط يمكن أن توجه لاشباع رغبات الأفراد في الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية عاطلة ويعتمد ذلك على تفضيل الأفراد للسيولة النقدية ، أي تفضيل الاحتفاظ بالنقود بالنسبة لبقية الأشكال الأخرى للثروة .

إن الباعث على طلب المضاربة بالنقود هو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقد بصورة أرصدة غير نشطة أو عاطلة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية أو تجنب خسارة رأسمالية عن طريق التنبؤ بالتغيرات المحتملة في معدل الفائدة على الموجودات المالية (السندات) ، وبالتالي أسعار هذا الموجودات ، فطلب على النقود هو طلب على السيولة ، وهو ما يدعوه كينز بتفضيل السيولة النقدية أو بدافع السيولة أو الميل للاكتناز (PSCY,1981,46) ⁽⁵⁾.

أما الطلب على النقود في البلدان النامية فهو في أساسياته يتم وفق ما تمت الإشارة إليه، لكنه يتأثر بطبيعة وسائل السياسة النقدية النوعية في البلدان النامية ، فملاحظ أن هذه البلدان تجد صعوبة الاعتماد على أدوات الرقابة الكمية في التحكم في الائتمان والتأثير في عرض النقد ، فهذه الوسائل وبسبب طبيعتها العامة تعامل جميع النشاطات على حد سواء ، أي أنها لا تميز في أثارها بين الفعاليات الانتاجية والفعاليات المضاربة مما قد تؤدي إلى آثار تضخمية لا تنسجم وطبيعة النمو الاقتصادي المطلوب ، (يونس ، مصدر سابق ، 39).

القسم الثاني

النمو الاقتصادي في البلدان النامية والعوامل المؤثرة فيه

الجانب الأول - خصائص البلدان النامية وطبيعة التمويل الخارجي فيها

أ - خصائص البلدان النامية

على الرغم من تباين اقتصادات البلدان النامية من حيث مستوى الدخل الفردي ، ومن حيث تنوع مواردها المادية والبشرية ، وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها تتسم بخصائص عامة يمكن ذكرها كالآتي (صقر ، 2005 ، 113) (26).

1. المستوى المنخفض لمعدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو الدخل الفردي

تتميز معظم البلدان النامية بانخفاض معدل نمو الدخل القومي وانخفاض الدخل الفردي ، حيث ان معدل الدخل الفردي في تلك البلدان يقل عن واحد إلى أربعة عشر من الدخل الفردي في البلدان الغنية ، وفضلاً عن كون البلدان النامية تتميز بمستويات منخفضة جداً من الدخل الفردي السنوي فأنها قد عانت من مستويات منخفضة أيضاً في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي . (النجفي ، 1988 ، 19-20) (27).

2. تخلف السكان

ان محدودية الإمكانيات المادية في البلدان النامية والتي هي المصدر الأساس لتوفير الاستثمار البشري أُلزِم لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم، يبقى سكان هذه البلدان في مستوى متدن من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم والتدريب والمستوى الصحي للسكان وهذا تسبب في ضعف القدرة على حركة عناصر العمل مهنيًا وجغرافيًا ، بالإضافة إلى تأثير نظام القيم والتقاليد السائدة في المجتمعات النامية الذي لا يشجع على التطور والريادة والمخاطرة (القريشي ، 2007 ، 35) (28).

والملاحظ هنا ان طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تختلف من بلد إلى آخر، ففي البلدان النامية جاءت هذه المشاكل نتيجة لعوامل التخلف السائدة حيث تتجسد المشكلة في جوهر التخلف والتبعية علماً ان الانفجار السكانية في هذه البلدان هو أساس التخلف وليس عدد السكان كما يروج له ، فالمشكلة الاقتصادية هنا هي نتيجة للتخلف وليس سبباً له (UNDP,2003 , p28) (29).

3. نقص راس المال وتخلف طرق الإنتاج

تسود في البلدان النامية وبخاصة الأقل نمو فيها طرق إنتاجية متخلفة ، لا يقتصر وجود هذه الطرق على قطاع أو نشاط اقتصادي معين ، وإنما يشمل معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية في معظم المناطق الجغرافية في البلد المتخلف ، في حين تسود القطاعات الإنتاجية الأخرى أساليب إنتاجية متخلفة بعيد عن التطور العلمي والتكنولوجي وتترك أثراً في انخفاض إنتاجية العمل وإنتاجية الأرض ورأس المال.

ان النقص في الرأسمال المادي والبشري يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بشكل عام وإنتاجية عنصر العمل بشكل خاص مما يؤدي إلى محدودية النشاطات الاقتصادية وينجم عن ذلك استمرار حالة التخلف ويتسبب في ندرة رأسمال المادي والبشري مما يحول دون جعل عائدات الرأسمال هي اكبر عوائد عناصر الإنتاج الأخرى (خلف، 1986، 60-64) (30).

4. هيمنة القطاع الزراعي على اقتصادات البلدان النامية

من الملاحظ عند تحليل بنية الاقتصاد في البلدان النامية ان القطاع الزراعي يعد ابرز قطاعات الاقتصاد في العملية الإنتاجية ، حيث ان حوالي ثلثي قوة العمل في البلدان النامية تستخدم في القطاع الزراعي وان السبب وراء ذلك يعود إلى ان الأفضلية في مستويات القطاعات الأخرى منخفضة قياساً بالدخل القومي باستثناء البلدان النفطية وان سلم الأولويات لأي شخص هو توفير الحاجات الأساسية وفي مقدمتها المواد الغذائية والملابس والسكن (ألنجفي ، مصدر سابق ، 21).

ان طبيعة القطاع الزراعي المتخلف الذي هو القطاع السائد في البلدان النامية منح هذه البلدان صفة البلدان الزراعية المتخلفة ، وذلك لاستخدام أساليب ووسائل بدائية في الزراعة وان الدورة الزراعية فيها غير صحيحة (قفطان ، 1984 ، 119-120) (31).

5. ارتفاع مستوى الفقر

تعاني البلدان النامية عموماً والأقل نمو على وجه الخصوص من تفاقم مشكلة الفقر حيث تتعمق فيها ما يطلق عليه الاقتصاديون (حلقة الفقر المفرغة) ذلك ان انخفاض الدخل القومي يؤدي الى انخفاض مستوى الادخار ، ويؤدي كذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمار وهذا ما يؤدي الى استمرار انخفاض الدخل (عريقات ، 2006 ، 263) (32).

6. عوامل أخرى

وتتمثل هذه العوامل في جوانب عديدة منها عدم كفاءة نظام الاتصالات ، وتدني مستوى التكنولوجيا وتخلف النظام المصرفي وانخفاض مستوى الخدمات وارتفاع مستوى الأمية وتدني مستوى الضمان الاجتماعي وزيادة نسبة البطالة بأنواعها وعدم الاستقرار السياسي . ان هذه العوامل مجتمعة تؤثر في البنى الاقتصادية في البلدان النامية وتؤدي إلى اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يتسبب في انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والدخل ومستوى الاستثمار (القرشي ، مصدر سابق ، 36) .

ب - خصائص التمويل الخارجي في البلدان النامية

- تتسم مصادر التمويل الخارجي في البلدان النامية في الآتي: (Issues and Trends, 2004 , 75) (33).
1. المشروطة القاسية التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) ، التي تتمثل بإلزام البلدان المستفيدة بتنفيذ إجراءات معينة كشرط للموافقة على الإقراض والتمويل ، من ذلك تخفيض عملة البلد المعني وتخفيض أسعار الفائدة فيه لتسهيل الاستثمارات الأجنبية.
 2. ممارسة الضغوط من قبل مؤسسات الإقراض الخاص على البلدان النامية ، وتتمثل هذه الضغوط برفع نسب فوائد القروض وتقليص فترات السداد وإعطاء الأولوية للبلد المقرض في الحصول على الاستثمارات في البلد النامي . إضافة إلى ان بعض المؤسسات المالية للإقراض الخاص تشكل لجانا تزور البلد المقترض بين مدة وأخرى للتأكد من واقعه الاقتصادي ووضعه المالي .
 3. ربط المعونات بسقوف زمنية ذات أهداف اقتصادية ترتبط بسياسة مؤسسات التمويل الخارجي متابعة مستوى الأداء الاقتصادي في المشاريع الممولة من قبل المؤسسات الدولية .

4. ظهور مشكلة عدم الموازنة بين التمويل الخاص والرسمي بعد ان تحولت مؤسسات الإقراض الخاصة ومنذ عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى مؤسسات تمويلية كبرى (صناعة الصيرفة الدولية) ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة انحسار الجو التنافسي الذي خلق مشكلة عدم الموازنة بين التمويل الخاص والرسمي (عواد ، 2003 ، 392)⁽³⁴⁾.

5. قيام الوسطاء بدور كبير في عمليات تدوير القروض ، فمع ان بلدان العجز هي المقترض الرئيس ، سواء تم ذلك برغبة هذه البلدان او من خلال سياسة عرض الأموال من قبل دول الفائض ، فقد تميزت حركة التمويل الخارجي منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي ، بظهور دور ملحوظ للوسطاء في آليات تدوير هذه القروض ، وقد تحققت فيها مكاسب كبيرة للوسطاء من هذه العمليات .

6. ان الشركات المتعدية الجنسية تتعامل بمكيالين في عمليات الاستثمارات في البلدان النامية ، فهي تقيم مشروعاتها في البلدان النامية الصاعدة والأخذة في النمو وذات الموارد الملحوظة والمواد الأولية المضمونة ، لأنها تجد في ذلك ضمانا لمشروعاتها ، في حين تبقى البلدان النامية الفقيرة محرومة من حق جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها .

الجانب الثاني - مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه

أ - مفهوم النمو الاقتصادي

يتمثل النمو الاقتصادي بالزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، دون ربطه بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية ، وعكسه الركود والكساد (سليمان ، 2007 ، 105)⁽³⁵⁾. كما ان النمو الاقتصادي يتمثل بمعدل زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما ، خلال مدة زمنية معينة .

ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ، ومدى استغلال هذه الطاقة ، إذ كلما تحقق استخدام امثل للطاقة الإنتاجية ، ارتفعت معدلات النمو في الدخل القومي . وعلى العكس من ذلك ، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية ، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل الحقيقي ، بعد بلوغ نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية 100% (عريقات ، مصدر سابق ، 268) . ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل القومي وحتى إذا زاد هذا الدخل فان هذه الزيادة يجب ان تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو (ايدجمان ، 1988 ، 455)⁽³⁶⁾.

ب - العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

يمكن تأشير العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي كالآتي : (سعد الدين ، 2001 ، 364)⁽³⁷⁾

1. التراكم الرأسمالي

يلعب راس المال دوراً كبيراً ومؤثراً في ازدهار الاقتصاد ونموه ، وهو من المحددات الأساسية في هذا الجانب . ويتجسد راس المال في نوعين : (Salvatore, 2003 , PP.81-83)⁽³⁸⁾

النوع الأول : يتمثل في راس المال المادي والذي يتكون من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .

النوع الثاني : هو راس المال البشري ، والذي يتمثل في حجم القوى العاملة التي يمتلكها المجتمع .

2. الكثافة السكانية

تتمثل الكثافة السكانية في النمو السكاني ، وبالتالي الزيادة النهائية في وقت العمل ، فالزيادة في وقت العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين .ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم السوق المحلية . وهناك خلاف في ما إذا كان للكثافة السكانية أثر في النمو الاقتصادي ، فإذا كانت الدولة تعاني من فائض في عنصر العمل ، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية . وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ، ومدى توافر العوامل المرتبطة به مثل المهارات الإدارية والتنظيمية ، وبالتالي يكون له نفس التأثير على الإنتاج في حالة زيادة عدد الأفراد . وهنا فإن مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري (Human Capital) هو بمثابة تحسين الجودة وبالتالي المستوى الإنتاجية (تودا رو ، 2006 ، 171)⁽³⁹⁾.

3. التقدم التكنولوجي

يقصد بالمستوى التكنولوجي ودرجة التقنية والإبداع والتطور في الآلات والعنصر البشري ، وإن العنصر البشري هو أساس العملية الإنتاجية مما يتطلب الاهتمام المباشر بالتعليم ونوعيته والتدريب والصحة والضمان الاجتماعي . إن التقدم التكنولوجي يتمثل بأكثر من مجرد ظهور الاختراعات ، لأنه في جوهره يعني الجهود المستثمرة التي يبذلها المجتمع بهدف زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة من خلال التحسينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق والخلق والإبداع (عريقات ، مصدر سابق ، 273).

4. العوامل البيئية

من الحقائق المدركة أنه لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد من فراغ ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة (السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية و الاقتصادية) والتي تشكل في مجموعها العوامل البيئية (الحامد ، 2007 ، 120)⁽⁴⁰⁾.
إن هذا يعني ضرورة وجود أدوات فنية / مالية ونقدية تتمثل بالقطاع المصرفي القادر على تمويل متطلبات النمو ، كذلك ضرورة وجود نظام قانوني يدعم النظام الاقتصادي والتطورات الحاصلة فيه (ألكيالي ، 2005 ، 55)⁽⁴¹⁾.

القسم الثالث

اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية (ماليزيا نموذجاً)

الجانب الأول: واقع علاقات التبادل الخارجي بين البلدان النامية والمتقدمة
لعل التبادل اللامتكافئ هو السمة الغالبة للعلاقات القائمة بين البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية والبلدان الرأسمالية المتقدمة، وقد أفرزت هذه المرحلة شكلين أساسيين من العلاقات.
الشكل الأول : ويتمثل في حالة عدم تكافئ تيارات التصدير والاستيراد في مابين هاتين المجموعتين من الدول . (ماجدوف ، 2006 ، 27)⁽⁴²⁾.
الشكل الثاني : ويتمثل في علاقات التبادل اللامتكافئ التي تنعكس على معدلات التبادل التجاري (Terms of Trade) لمجموعة البلدان النامية والتي تشهد تقلبات كثيرة وتدهوراً في غير صالحها وقد أدى هذا التدهور إلى تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها . (وليد ، 2001 ، 14)⁽⁴³⁾.

والواقع ان التدهور في معدلات التبادل التجاري لمجموعة البلدان النامية يعني تدهور القوة الشرائية لصادراتها وانخفاض الدخل القومي فيها . وهناك حقيقة لا يمكن تجاوزها في هذا الجانب وهي ان الانخفاض الذي حدث في القوة الشرائية للصادرات في هذه البلدان لم يكن بسبب انخفاض أسعار الصادرات فقط وإنما بسبب تدهور قوة العملات الأجنبية التي تحصل عليها من تصدير منتجاتها . بمعنى ان القوة الشرائية لهذه العملات قد أخذت في التدهور تحت تأثير التضخم الذي ساد الدول الرأسمالية الصناعية صاحبة هذه العملات في عقد التسعينات الماضية ومطلع العقد الحالي ، الامر الذي جعل البلدان النامية في أغلبها تعاني من خسائر كبيرة في تجارتها الخارجية . (ماجدوف ، مصدر سابق ، 76) .

ويمكن ملاحظة حجم الخسارة الناجمة عن تدهور القوة الشرائية للصادرات في البلدان النامية كنسبة مئوية من معونات التنمية خلال المدة 1995 – 2005 من الجدول أدناه

جدول (1) الخسارة الناجمة من تدهور القوة الشرائية للصادرات في البلدان النامية للمدة 1995-2005 (مليار دولار)

السنوات	الخسارة الناجمة من تدهور معدلات التبادل التجاري	معونات التنمية المقدمة من الدول الرأسمالية الصناعية	نسبة الخسارة إلى إجمالي معونات التنمية
1995	1824-	4996	36.5
1997	2158-	5390	40.0
1999	2109-	5914	35.7
2001	2026-	5974	34.1
2003	2519-	6203	40.1
2005	2752-	6430	42.8

د. علي الحسيني ، العلاقات التجارية الخارجية في البلدان النامية ، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ،

2006 ، ص 52

يتضح من جدول (1) يتضح ان هناك خسارة ملحوظة تمثلت في تدهور القوة الشرائية للصادرات السنوية في البلدان النامية من معونات التنمية في عام 2005 مقارنة بعام 1995 حيث يلاحظ زيادة هذه النسبة من 36.5 في عام 1995 الى 42.8 في عام 2005 بسبب علاقات التبادل اللامتكافئ الامر الذي دفع الدول الصناعية ان تزيد من معوناتها الإنمائية لهذه البلدان .

الجانب الثاني : العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في البلدان النامية

ان التوجه الحكومي في رسم سياسة النظام الاقتصادي بشكل عام يأخذ واحداً او أكثر من الأشكال الآتية : (سجل ، 1998 ، 45) (44).

- أ - يمكن للحكومة ان تؤثر في الدخل الفردية بصورة مباشرة عن طريق إجراءات تعمل من خلال التغيير في السياسة الضريبية والانفاقية ، أي عن طريق السياسة المالية الصرفة .
- ب - وانما تؤثر في مستوى الدخل عن طريق إجراءات نقدية تتخذها ، وتعمل من خلال التغيرات في وفرة الائتمان وكلفته ، مؤثرة بذلك في قدرة القطاع الخاص ورغبته في الانفاق . ولهذا النوع من السياسة الحكومية تأثير مهم ولو غير مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي .

ت - وتستطيع الحكومة ان تفرض ضوابط مباشرة ونوعيه متعددة ، لتنظيم نواح معينة وليس عامة من النشاط الاقتصادي .ولان العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة ، فأن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة ، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً، وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق اهدافها المرسومة ، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات .

ومن ناحية أخرى فان التنسيق بين التدابير المالية والنقدية هو امر ضروري وذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما للأسباب الآتية (العيسى ، مصدر سابق، 95):

1. تميل العمليات المالية الى ان تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها ، في حين تتجه العمليات النقدية الى ان تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسة في القطاع المالي والمصرفي .
 2. فاذما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات فان الإجراءات النقدية قد تكون ذات اثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة .
 3. تميل الإجراءات المالية الى ان تكون ذات قيمة محددة وخاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون اقل قدرة على إيقاف التضخم. اما العمليات النقدية فانها قد تكون ذات اثر ضئيل في تشجيع التوسع ، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية ، وذلك بحدها من قابلية الجمهور في الحصول على الائتمان الصيرفي .
- ولهذه الأسباب مجتمعه واختلاف طبيعة كل من الإجراءات المالية والنقدية ، فان التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح امراً ضرورياً لا يمكن للسلطات الاقتصادية ان تتغاضى عنه ، لان التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف (المنصور ، 2007 ، 44) (45).

الجانب الثالث السياسة الاقتصادية والنقدية في ماليزيا

ان تجربة ماليزيا كواحدة من دول النمر الأسوي في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي تعد تجربة متميزة ويمكن ان تحذو حذوها دول نامية أخرى عندما تتوفر لها الإرادة السياسية وتعتمد سياسة الاعتماد على الذات وتأصيل الجانب الوطني في البناء الاقتصادي .

ويمكن القول بشكل عام ان السياسات الاقتصادية والصناعية بشكل خاص لاقتصادات دول النمر الأسويية الجدد (ماليزيا ، تايلند ، اندونيسيا) والتي تشكل الموجة الثانية من النمو الأسوي المذهل ، قد تطورت بأسلوب مشابه لما حدث في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ، فبعد مدة من احلال الواردات فان الدول الثلاثة تحولت تدريجيا الى سياسة التوجه نحو التصدير والانفتاح التجاري، وأدى ذلك التغير في السياسة الاقتصادية والنقدية الى زيادة ملحوظة في الصادرات المصنعة والاستيرادات ، فضلا عن زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي (Kokko,2002,24) (46).

ففي ماليزيا هيمنت استراتيجية احلال الواردات بشكل ملحوظ ، حيث تم اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا بحزمة جديد من السياسات الهادفة الى اعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي والقضاء على الفقر وتشجيع النمو مع عدالة التوزيع ، وتشكلت المكونات الاساسية للسياسة الاقتصادية

الماليزيا بالتحول والتركيز على الصناعات ذاتة التوجه التصديري بعد استنفاد عمليات التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات وأولوية القطاع العام في ممارسة دور مركزي في دفع عمليات التصدير (عبد الفضيل ، 2000 ، 123) (47).

وفي جانب السياسة النقدية قامت ماليزيا بتطوير الجهاز المصرفي واتخاذ إجراءات اقتصادية يأتي في مقدمتها تنشيط أداء الإدارة المصرفية وتفعيل الرقابة فيها وتخفيض سعر صرف العملة الماليزية ، مما أدى إلى تحسين تنافسية الإنتاج والأجور في الاقتصاد الماليزي وتحسين نظام الحوافز المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

والى جانب ذلك ، تم وبشكل تدريجي خصخصة المشروعات المملوكة للدولة في ظل برنامج الخصخصة وقد رافقت ذلك تسارع كبير في عملية التحرر التجاري، وحققت معدلات النمو السنوية في إجمالي الناتج المحلي مستويات عالية تقترب من 10% سنويا وقد أسهم ذلك في معالجة العجز المستمر في الحساب الجاري (عبد الفضيل ، مصدر سابق ، 200 ، 126).

ومع بداية عقد التسعينات الماضية بدا التركيز ينصب على الصناعات ذات المحتوى التقني المتقدم ، وذلك لكي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية ، وبدا الاهتمام يتزايد بالنشاط المالي والمصرفي وبمشاريع البحث والتطوير حيث كان الأداء ضعيفا في هذا المجال .

وعلى الرغم من النجاح التصديري الكبير للصناعات الماليزية خلال الثمانينات والتسعينات الماضية فان عددا من عناصر الضعف البنيوي قد لازم تركيبة الصادرات الماليزية من خلال سيطرة الشركات الدولية على ما يقارب ثلاثة أرباع قيمة الصادرات الصناعية ، فضلا عن ضعف المكون المحلي للصادرات الماليزية والذي أدى إلى ارتفاع الكثافة الاستيرادية وزاد من ارتفاع معدل نمو الاستيرادات من السلع الوسيطة التي كانت تنمو بمعدل 19.4 % مع ضعف علاقات الترابط التقنية والإنتاجية بين فروع الصناعات التصديرية من ناحية ، وبقية أجزاء الاقتصاد القومي من ناحية أخرى (Smith,op.cit,27) .

وقد قاد ذلك بدوره الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بدء من سنة 1994 ، رافقه ايضا ارتفاع في حجم العجز في ميزان الخدمات نتيجة لارتفاع نفقات الشحن والتأمين نظرا لضعف ماليزيا في ذلك كما هو الحال في معظم الدول النامية .

وخلال تلك المدة تمت تغطية ذلك العجز من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل ، والذي بدأت تدفق الى ماليزيا بشكل قوي منذ منتصف التسعينات الماضية ، وقد أخذ شكل استثمارات المحفظة المالية ، فضلا عن الاعتماد على الادخارات الأجنبية مستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة الى جانب التوقعات باحتمال ارتفاع سعر صرف العملة الماليزية ، وقد شكل ذلك بالرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي احد حلقات الضعف الرئيسة والتي مارست دورها في تفاقم الأزمة التي لحقت بدول شرق آسيا 1997 ، وما رافقها من خسائر اقتصادية واجتماعية خلال السنوات ألاحقه (المبروك ، 2001 ، 77) (48).

وخلال عقد التسعينات الماضية ، وبعد ان اصبح واضحا عدم إمكانية ماليزيا من الاعتماد بصورة دائمة على استيراد التقنية من الخارج ، فقد أصبحت السياسة التقنية والتطور التقني الميزة الأساسية لسياسة الصناعية في ماليزيا ، وتمتلك ماليزيا حاليا اسواقا مالية تتوفر فيها خصائص الاسواق المالية الناشئة وان العملات الصعبة في البنك المركزي تغذي الدخل القومي بالمتطلبات وبما يعزز موقع ميزان مدفوعات ماليزيا، ويلاحظ ان ماليزيا تشهد نموا في الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط معدل سنوي لا يقل عن

7 % وتريده ماليزيا حتى سنة 2020 ، وبذلك استطاعت هذه الدولة النامية والأخذ بالنمو ان تصنع تجربة متميزة في البناء الاقتصادي من خلال خلق بيئة استقبال عالمية في مجال تقانة الوسائط المتعددة تمازج فيها بين فلسفة الاعتماد على الذات وتعميق المنهج الوطني وبين الانفتاح المتوازن على الخارج لجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية (الجندي ، 2008 ، 32) (49).

الجانب الرابع : أنموذج دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا

أ - توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير

لقد اصبح مجال تطبيق الاقتصاد القياسي في الدراسات والبحوث واسعاً ، كونه الاداة الاساسية التي تقيم مكونات النظرية الاقتصادية بتقدير قيم عديدة من شأنها ان تقرّبها الى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبول . ويعتمد الاقتصاد القياسي على النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على مثل هذه التقديرات الكمية التي يمكن استخدامها للمساعدة في اتخاذ القرار والتنبؤ ودراسة التغيرات الهيكلية (السيفو ، 1988 ، 13) (50).

ويرتبط الاقتصاد القياسي بعلاقة وثيقة مع كل من علوم النظرية الاقتصادية والرياضيات الاقتصادية والإحصاء ، ويمكن تحديد هذه العلاقة بالشكل الآتي (السيفو ، مصدر سابق ، 21) .

1. تقوم النظرية الاقتصادية (Economic Theory) بدراسة العلاقة بين المتغير التابع المعبر عن الظاهر المدروسة والعوامل المؤثرة فيها ، أي ان النظرية الاقتصادية تزودنا بطبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات ، وان الاقتصاد القياسي يقيس هذا العلاقة كمياً .

2. الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economic) ويقتصر دوره على صياغة العلاقة التي تم تحديدها اعتماداً على النظرية الاقتصادية بشكل رموز ومعادلات رياضية . وان مسألة قياس متغيرات هذه المعادلات واثبات ملائمتها للظاهرة المدروسة من مهمات الاقتصاد القياسي.

3. الإحصاء (Statistics) ويتمثل دوره في تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المدروسة واللازمة للدراسة ، وتطبيق الاختبارات الإحصائية المختلفة على معالم النماذج لبيان معنوية تأثير كل عامل من العوامل في الظاهرة المدروسة ، ومعنوية العلاقة وتعبيرها عن الظاهرة ومعالجة أخطاء التقدير تمهيداً لتبني هذه العلاقة . وفي ضوء ماتقدم فان النماذج القياسية والرياضية والإحصائية تعد من أهم الأدوات الكمية في الاقتصاد القياسي المستخدم في توصيف الظواهر الاقتصادية المدروسة ، ولذلك لابد من توضيح مفهوم النموذج القياسي.

النموذج القياسي: هو عبارة عن علاقة (معادلة) او منظومة من العلاقات الرياضية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وتسهل وصف طبيعة العلاقة بينها بصورة مجردة من التفاصيل والتعقيد وممثلة للواقع ، ويضاف إلى متغيرات النموذج المتغير العشوائي (Random Variable) الذي يمثل تأثير العوامل غير القابلة للقياس والتقدير على الظاهرة المدروسة ، فيدرج تأثير هذه المجموعة من العوامل تحت اسم المتغير العشوائي.

ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تقوم على اسس سببية ، اذ تمارس بعضها تأثيراً في البعض الآخر ، مما يجعل بعضها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة اخرى تسمى (نتيجة) (السليمان ، مصدر سابق ، 76) . وان الهدف من اغلب الدراسات والبحوث الاقتصادية هو تحديد فيما اذا كان لتغير متغير ما وليكون (X) وهو المتغير المستقل ، تأثير على المتغير التابع (Y) وتقدير مقدار هذا التأثير من خلال

إحدى أكثر أدوات الاقتصاد القياسي استخداماً وشيوعاً وهو (تحليل الانحدار) ، والذي يستخدم في قياس تأثير مجموعة من المتغيرات على متغير آخر. (صديقي 2005، 16) (51).

ان التقدير المستخدم في توصيف أنموذج البحث هو دالة النمو الاقتصادي ، حيث يبين العلاقة أو تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي للمدة 1990 – 2010 ، وفي هذا الأنموذج تعد دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا (ومعبّر عنها بمعدل النمو الاقتصادي خلال المدة 1990-2010) هي المتغير المعتمد (Yi) وهي دالة لعدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة مثل عرض النقد بالمعنى الضيق والمشار اليه ب (X1) الذي يعني النقود المتداولة الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية ، يضاف اليها حجم النقود المحتفظ بها في البنوك بشكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب ، وهو يتناسب تناسباً طردياً مع معدل النمو الاقتصادي .

ان المتغير الثاني في هذا الانموذج هو عرض النقد بالمعنى الواسع (X2) ، وهو اوسع نسبياً من عرض النقد بالمعنى الضيق ، اذ يشمل اجمالي وسائل الدفع مضافاً اليها الودائع الزمنية الاجلة وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية.

والمتغير الثالث هو حجم التضخم (X3) . ان التضخم الاقتصادي يمر بمرحلتين فهو في بدايته وعندما يكون مسيطراً عليه من قبل الدولة يكون عامل معجل للنمو الاقتصادي ، اما عندما يكون في مراحل المتقدمة فانه سيكون عاملاً ذا تأثير سلبي في النمو الاقتصادي.

من جانب آخر جاء عرض النقد بالمعنى الاوسع (X4) بوصفه متغيراً رابعاً في انموذج دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا ، فهو يشمل السيولة المحلية مضافاً اليها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية . اما المتغير المستقل الخامس في الأنموذج فهو سعر الفائدة وهو على علاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي . وأخيراً ، فان التقدير ما لم يحتوي على حد الاضطراب (Ui) فانه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالآتي : (لسيفو ، مصدر سابق ، 66)

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 - B_5X_5 + U_i$$

عينة البحث والبيانات

بخصوص عينة البحث ، فقد تم اختيار ماليزيا أنموذجاً ، وان سبب اختيار الاقتصاد الماليزي يعود الى البيانات الاقتصادية المتاحة عنه ، كما ان ماليزيا تعد من الدول القليلة ضمن البلدان النامية التي استطاعت تحقيق معدلات تنمية في الأجل الطويل مع انخفاض معدلات التضخم ، فقد بلغ متوسط النمو السنوي 6% من متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل للمدة 1990 – 2005 ، كما ان ماليزيا قد نجحت بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني وتنوع خلفياتها العرقية والدينية في تحقيق بنية اجتماعية مستقرة.

ان السبب الرئيس وراء كل تلك الانجازات في ماليزيا هو الاستقرار السياسي والاقتصادي ومرونة المؤسسات التخطيطية والنقدية والمالية والتي هي العنصر الأركازي في تشجيع النمو الاقتصادي طويل الأجل .

من جانب آخر فقد انعكس الاقتصاد الماليزي في الثمانينات الماضية بسبب تدهور الاسعار العالمية لان الصادرات الماليزيا وخاصةً (النفط وزيت النخيل) تتأثر بحركة هذه الاسعار ، مما جعل الاقتصاد الماليزي يتجه الى الركود والانحسار ، حيث تدهور الناتج القومي فيها اثناء المدة 1985-1999 .

من جانب آخر، فإن تدهور شروط التجارة الخارجية الماليزية (أسعار صادرات الدولة مقارنة بأسعار وارداتها) بسبب انخفاض القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي في عام 1985 - 1986 تسبب في انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من (2000) دولار عام 1985 الى (600) دولار عام 1990 . وبسبب الأزمة الاسيوية للعملة في عقد التسعينات الماضية ، فقد فقدت ماليزيا أكثر من 40 % من قيمة عملاتها في عام 1997 - 1998 وأصبحت في حالة ركود . ولكن وبفعل السياسة الاقتصادية العامة والسياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها الماليزيا أبان تلك الأزمة استطاعت ان تتفادى أثارها بسبب الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة فيها وقدرتها في توطيد الاستثمارات الخارجية واهتمامها بالتعليم والتدريب مما إتاح لها موارد بشرية منتجة ، اضافة الى ان الاستقرار النسبي والبيئة السياسية الملائمة استطاعت ان تتجاوز اثار الأزمة المالية فيها وان تحقق زيادة كبيرة في المدخرات الوطنية (تودارو ، مصدر سابق ، 192-193).

ب - أنموذج دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا

لقد تم استخدام الأنموذج الخطي في تقدير دالة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا ، ومن اجل الحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تم حذف اثنين من المتغيرات المستقلة غير المعنوية . وهكذا فان الأنموذج اقتصر على ثلاثة متغيرات مستقلة ، وكما يأتي (الأرقام تم أخذها من العينة الجدولية)

$$\hat{Y} = 8.875 - 0.000000000038263X_1 + 1.38X_3 - 0.5228X_5$$

$$(5.15) \quad (2.83) \quad (3.78) \quad (2.94)$$

الجدول (2) تقدير دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990 - 2010)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990-2010)					Y
عرض النقد بالمعنى الضيق					X1
عرض النقد بالمعنى الموسع (استبعد)					X2
التضخم					X3
عرض النقد بالمعنى الأوسع (استبعد)					X4
سعر الفائدة					X5
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجة الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	8.875	5.15	3	R ² =66.3%	X1 X3
X1	-3.8263E-11	2.83	14	R ⁻² =59.1%	X3 -0.270 X5 -0.391 0.298
X3	1.38	3.78	17	F=9.20	
X5	-0.5228	2.94		DW=1.58	

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج بأن (66.3 %) من التغيرات الحاصلة في دالة النمو الاقتصادي في ماليزيا تعود إلى تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج ، أما النسبة

المتبقية وهي (33.7 %) فإنها تعود إلى تأثير العوامل الغير دخلة في القياس والتي يطلق عليها عادة بالمتغير العشوائي .

في حين تشير قيمة اختبار (F) المحسبة الى معنوية الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3,14) . اما اختبار (D.W) فانه لا يؤكد ولا ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوع القيمة المحسبة للاختبار في منطقة عدم التأكد . من جانب اخر فان اختبار (Klein) يشير الى خلل الانموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة . وان قيمة اختبار (t) المحسبة تشير الى معنوية جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الانموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3,14) .

وبخصوص طبيعة الاقتصاد الماليزي ففي عام 1997 تعرضت النمر الاقتصادية الأسيوية ومنها (ماليزيا) إلى أزمة اقتصادية ومالية كبيرة ، أثرت على أدائها الاقتصادي وستستمر لمدة ملحوظة ، وقد عانت هذه البلدان من اثار الركود الاقتصادي في السنوات اللاحقة ، ففي عام 1998 وصل الركود الاقتصادي في ماليزيا الى مستويات قياسية تجاوزت حاجز ال 7% (العيسى ، مصدر سابق ، 137) .

اما عام 1998 فقد القى بظلاله على التحليل القياسي في هذا الانموذج حيث سادت حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وتباين المعلومات البيانية المؤشرة ، الأمر الذي جعل الباحث يستبعده من القياس وذلك لاستبعاد أثاره المظلمة على نتائج التقدير الاقتصادي حسب اختبار تحليل البواقي القائم على استبعاد القيم الشاذة من القياس .

ان نتائج التقدير تشير الى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين عرض النقد بمعناه الضيق ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا ، وان هذه العلاقة غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية ، فهي تعني تغيراً في عرض النقد سيؤدي الى تغير في النمو الاقتصادي بمقدار (3.8) وحدة مع بقاء جميع العوامل ثابتة .

ان تفسير هذه العلاقة العكسية يعود الى ان الاقتصاد الماليزي قد مر بعدة أزمات منها أزمة انخفاض الاسعار العالمية لأهم الصادرات الماليزية (النفط و زيت النخيل) في عقد الثمانيات الماضية مما جعل الاقتصاد الماليزي يتجه الى الركود حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي من 2000 دولار عام 1980 الى 600 عام 1986 . وكانت هناك أيضا الأزمة الأسيوية المالية عام 1997 لغاية 1998 والتي فقدت فيها ماليزيا 40 % من قيمة عملتها ، وأصبح الاقتصاد الماليزي في فترة الركود.

من جانب اخر فان السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة الماليزية في معالجة الآثار المالية والنقدية الناشئة من الأزمة المالية المذكورة فيها قد ساعدت في الحد تدريجياً من التضخم الاقتصادي وهو في بداياته ، ومعلوم ان التضخم الاقتصادي في البدايات وعندما يكون مسيطراً عليه من قبل الدولة ، يكون عامل معجل للنمو الاقتصادي ، اما عندما يكون في مراحل متقدمة فانه سيكون عاملاً ذا تأثير سلبي على النمو الاقتصادي . وهكذا فان السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة الماليزية كانت صائبة في الإبقاء على مستوى منخفض من التضخم ، وهذا ما توضحه نتائج التقدير في هذا الأنموذج ، والتي تشير الى وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا . فهي تعني ان تغيراً في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العوامل الاخر ثابتة سيؤدي الى تغير مقابل في النمو الاقتصادي بمقدار (1.38) وحدة .

وبالعودة الى نتائج التقدير الخاصة بهذا النموذج ، نجد ان هناك علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا ، فهي تعني ان تغيرا في سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.5228) وحدة بشرط بقاء جميع العوامل الأخرى.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا - الاستنتاجات

1. من الحقائق المدركة ، ان مفهوم السياسة النقدية يتباين من نظام اقتصادي إلى آخر (نقدي ومالي) طبقا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يعمل النظام النقدي في إطاره ، وذلك لان السياسة النقدية تمثل موقف السلطة السياسية من النظام النقدي في المجتمع الذي تقوده ، ويمكن معرفة درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما من خلال معرفة عناصر النظام النقدي .
2. اتضح ان هناك إجماعاً بين الاقتصاديين من المختصين بالنظرية النقدية يؤكد ان ضمان التوظيف الكامل وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل هو من أهم الأهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية في معالجة مشكلات الصرف النقدي والتحويل الخارجي والتأثير في المعروض النقدي ومن ثم معالجة مشكلة البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية تؤثر في الإنتاج والدخل . ان دور السياسة النقدية هنا هو رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة .
3. من الملاحظ ان البلدان النامية تستخدم الأدوات النوعية في السياسة النقدية بشكل اكبر من الدول المتقدمة نتيجة لغياب فاعلية الية السوق في تلك البلدان بسبب عجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل.
4. ان احدي الملامح الأساسية للتخلف الاقتصادي تنعكس في تركيب عرض النقد في بلد معين ، ويتعلق ذلك في استعمال (الودائع النقدية) مقارنة باستعمال العملة كوسيلة دفع وكخزين قيمة ، وينطلق هذا الاستنتاج من حقيقة نقدية مفادها ان العملة الورقية والمسكوكات تمثل في البلدان النامية المركز الذي تشغله الودائع النقدية الصيرفية في الدول الأكثر تقدما كوسائل دفع وادخار.
5. تواجه البنوك المركزية في معظم البلدان النامية مصاعب عدة تؤثر في فعالية سياستها النقدية والمصرفية وتجعل السيطرة على النظام النقدي والصيرفي أكثر صعوبة مما هو عليه الحال في دول اخرى كولايات المتحدة و انكلترا مثلا . ان ضيق السوق النقدية في البلدان النامية يخلق مشكلة للبنك المركزي ، اذ ان بيع او شراء السندات بصورة واسعة في السوق المفتوحة قد يجعل المحافظة على اسعار الاوراق المالية والتأثير في الوضع النقدي للنظام المصرفي يتعارض احدهما مع الآخر. ففي السوق الضيقة يؤثر بيع الاوراق المالية على نطاق واسع في اسعارها تأثيراً ضاراً ، مما يحمل المصارف وبقية حاملي هذه الاوراق خسائر كبيرة تعيق تطور السوق المذكورة نفسها.
6. ان اقتصادات البلدان النامية هي في الغالب اقتصادات غير مستقلة وذات طبيعة تبعية . فميزان مدفوعاتها هو اهم ما يقرر دخولها ، وان معظم التقلبات التي تحصل فيها مصدرها التغيرات التي تحصل في حجم او قيمة صادراتها. ولهذا السبب ولهذا المعنى فان مرونة عرض النقد تكون كبيرة ،

وزيد من هذه المرونة عاملان يلعبان دورهما في البلدان النامية عادةً ، وهما السيولة العالية للنظام المصرفي وعدم فعالية السياسات النقدية للمصارف المركزية الى حد كبير ، مما يجعل البنك المركزي قادرا بشكل دقيق في اعتماد سياسة فعالة لمواجهة الدورة الاقتصادية .

7. ان المؤسسات المالية الدولية غير محايدة في تعاملاتها المالية والنقدية ، وانها تعتمد أسلوب الكيل بمكيالين في التعامل مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وان صندوق النقد الدولي ومن ثم البنك الدولي هما في مقدمة هذه المؤسسات الدولية ، فالصندوق يؤسس وصفاته في ضوء أيدلوجية السوق ، ويعطي اهمية بالغة للدور الذي تلعبه المشروعات الخاصة المحلية والاستثمارات المتعدية الجنسية . وينظر الى دور الدولة بأنه دور مقيد ومشجع للقوى الطليقة للسوق المحلية والعالمية . ان من أهم مؤشرات التعامل بمكيالين في التعاملات المالية من قبل المؤسسات الدولية يتمثل في تعميق المشروطة في الإقراض وبخاصة المشروطة المتبادلة تجاه البلدان النامية اذ يعتمد الى تشديدها مع هذه البلدان من جهة وتخفيفها مع الدول الصناعية الكبرى من جهة اخرى .

8. وحيث ان البحث قد تناول ماليزيا أنموذجا في تحليل السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية ، فان نتائج التحليل الكمي وفق المنظور القياسي في بيان اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في ماليزيا في المدة المبحوث وبخاصة بعد الأزمة المالية فيها عامي 1997 - 1998 ، تشير الى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين عرض النقد بمعناه الضيق ومعدل النمو الاقتصادي في ماليزيا ، وان هذه العلاقة غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية اذ ان التفسير الكمي لها يوضح ان الاقتصاد الماليزي قد مر بأزمات منها انخفاض الأسعار العالمية لأهم الصادرات الماليزية كالنفط وزيت النخيل ، حيث اتجاة الاقتصاد الماليزي الى الركود وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . ولكن التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية بشكل العام وبخاصة في السنوات اللاحقة للأزمة المالية فيها وحتى الوقت الحاضر كانت ذات نتائج ايجابية .

9. وأخيرا فان (ان المشكلة المالية) التي تواجه البلدان النامية تتركز أساسا في شحة (الموارد المالية) للأزمة للهيمنة على الموارد الإنتاجية الحقيقية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، فالادخارات التي هي مورد رئيس للتمويل التنموي لايزيد حجمها على المعدل السائد لدخل الفرد في ظل المعدل العالي للنمو السكاني . وليست هذه الادخارات ضئيلة فقط وإنما ما يتوفر منها لا يستثمر في أغراض إنتاجية ، وبذلك يعاق تراكم راس المال الذي هو عنصرا أساسا من عناصر التنمية السريعة الفعالة .

من جانب اخر وفي عرض للمشكلة النقدية في البلدان النامية ، فان هذه البلدان تتميز بضعف تجهزتها الصيرفية وقلة عددها وصغر حجمها ، كما ان اجزاء من قطاعها الاقتصادية لا تستعمل النقد الا بشكل يسير ولا تزال الشركات المساهمة فيها محدودة العدد والإمكانات المالية الذاتية ، اما الأسواق المالية والنقدية فيها ، فهي ما بين معدومة او ناقصة التنظيم او محدودة الحجم وان اسعار الفائدة فيها مرتفعة عموما .

ثانيا : المقترحات

1. نظرا للعلاقة الجدلية بين السياسة الاقتصادية العامة في البلد والسياسة النقدية ، لابد من اهتمام الخبراء وأصحاب القرار بان تكون سياسة البلد العامة ايجابية ومتكاملة وقابلة للتطبيق

- والنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد، والعمل على توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات الاقتصادية والمالية والنقدية ، فان ذلك يساعد في رسم السياسة النقدية الصحيحة ، لان السياسة النقدية هي من مكونات السياسة الاقتصادية العامة في أي بلد .
2. ضرورة الاهتمام بأسواق التداول النقدي المتمثلة بالسوق النقدية (البنك المركزي والمصارف التجارية) ورسم سياسة سعرية واضحة غير متذبذبة والاهتمام بسياسة التحويل الخارجي والعمل على تنشيطها لتحقيق وفورات خارجية مضافة الى الدخل القومي والاهتمام بالسيولة والرصيد النقدي في البنك المركزي ، وان يقوم البلد بإيفاء التزاماته النقدية إلى صندوق النقد الدولي للمحافظة على قيمة العملة الوطنية .
3. ان وسائل الرقابة النقدية التي هي من وسائل السياسة النقدية النوعية ينبغي ان تكون في اطار الخطة التنموية وفق التنظيم المتوازن للنمو الاقتصادي . لانها تمنع حصول اختلاف وتباين بين القطاعات والفروع الانتاجية للاقتصاد عن طريق التوزيع الصحيح للائتمان .
4. نظرا للمشكلات المالية والنقدية التي تعاني منها البلدان النامية عموما ينبغي العمل على استغلال جميع الموارد المتاحة في هذه البلدان لزيادة نسبة الاحتياطيات من العملات الصعبة فيها ، مع ضرورة تطوير دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتقليل المشكلات التي تعترض أنشطته ومنها عدم وجود راس المال الكافي من خلال تفعيل دور المصارف التجارية في التمويل والاقتراض .
5. ضرورة العمل على توسيع الاسواق المحلية وحجم الطلب المحلي ، بدلا من الاعتماد على حجم الطلب في الاسواق العالمية لوحدها ، ويمثل السماح لارتفاع مستويات الاجور الحقيقة احد المبادئ الرئيسة لإحداث ذلك .
6. وفي مضمار الصيرفة والتمويل فان مشكلتي تعبئة الادخارات المتاحة وفتح المؤسسات المالية لهذا الغرض تتطلب من السلطات النقدية في البلدان النامية ان تسعى الى تحقيق ثلاثة أهداف وثيقة الصلة ببعضها، وهي تطوير وسائل الائتمان ، وتوسيع الصيرفة ، والتنسيق بين الاسواق النقدية والمالية وبين القطاعات التي تفتقر الى تنظيم مالي ، خصوصا في المناطق الريفية ، وأخيرا ضرورة توجيه السياسات والعمليات المصرفية توجهها صحيحا لتحقيق نتائج ايجابية في العمل والأداء .
7. في ضوء طبيعة ومتضمنات المرحلة الحالية والمتغيرات فيها ، وما تفرضه من تحديات جديدة فان تطوير علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية بشكل عام والبلدان المشتركة إقليميا بشكل خاص وزيادة التكتلات الاقتصادية فيها وقيام الدول النفطية النامية باستثمار جزء من عوائدها النفطية في بلدان نامية أخرى يعد امر غاية في الأهمية لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة السياسة والاقتصادية والمتغيرات المستقبلية

المصادر

- 1- عبد الأمير مهدي العادل ، واقع وأفاق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ط¹ ، مطبعة الأمين ، بغداد ، 2010 ، ص⁶⁰.
- 2- علي حاتم عبد القريشي ، دور أدوات السياسة النقدية في الأقطار النامية مع إشارة للعراق 1990-2001 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005 ، ص⁹.
- 3- الدكتور سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، ط¹ ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت/ 2007 ، ص¹⁴⁰.
- 4- M.B. Brown "The effect of monetary policy in developing countries, London, 2009, p⁸⁸.
- 5- الدكتور عوض فاضل الدليهي ، النقود والبنوك ، ط¹ ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل، 1990، ص⁵⁸³.
- 6- الدكتور محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا ، ط¹ ، دار الرضا للنشر ، دمشق، 2005 ، ص²³⁻²⁴.
- 7- الدكتور أمين عبد الوهاب الشكري، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد ، العدد العاشر ، تشرين الأول ، بيروت ، 2006 ، ص⁷⁴.
- 1- عباس يحيى خضر المندلاوي ، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار في العراق للمدة 1989-2003 ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص¹¹⁻¹⁰.
- 2- الدكتور صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، المفهوم ، الاهداف ، الادوات ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط¹ ، القاهرة ، 2005 ، ص¹³⁹.
- 10-P.K. Wilson, "The total product of monetary income , 2nd , London, 2003, p²⁵.
- 11- الدكتور زكريا الدوري ، والدكتور يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للتوزيع والنشر ، ط¹ ، عمان ، 2006 ، ص¹⁸⁹.
- 12- الدكتور عبد القادر الجزائري ، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية / كلية العلوم التجارية والحقوق ، الجزائر ، 2005 ، ص².
- 13- محمد عدنان ابو السعود ، الظواهر النقدية المعاصرة ، ط¹ ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص².
- 14- الدكتور نزار سعد الدين العيسى ، والدكتور ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، مطبعة دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط¹ ، عمان ، 2006 ، ص²⁹⁰.
- 15- الدكتور احمد الاشقر ، الاقتصاد الكلي ، ط¹ ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص²³⁶.
- 16- الدكتور خالد واصف الوزني ، مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق ، ط⁷ ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص¹⁹⁰.

- 17- الدكتور اكرم حداد ، ومشهور هذيل ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، الجزء الاول ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 190.
- 18- G.K.Helleiner, " The less developing countries and The international monetary, New York, 2004, p³³.
- 19- الدكتور عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع الإشارة الى العراق ، ط1 ، مطبعة الديوان ، بغداد ، 1986 ، ص 396.
- 20- الدكتور احمد عبد الجبار الدفاعي ، دور الأسواق المالية ، في التنمية الاقتصادية ، مجلة المصارف ، العدد السابع ، تموز ، عمان ، 2008 ، ص 51.
- 21- M. Lerin, " The European central Bank , 2nd . ed. , macmillon , London, 2004, p.⁶⁷
- 22- L. Froyen, Maro economics, Macmillan, 1983, p.⁷⁴.
- 23- وداد يونس ، تخطيط ورقابة الأئتمان المصرفي في العراق ، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1991 ، ص 38.
- 24-R.D. Auarbach , "Banking and Financial Markets, Macmillan, 2nd , London, 1986, P.⁴⁵.
- 25 - R.G.I. Pscy, "Economic, development, New York , 1981, P.²⁶.
- 26- الدكتور محمد صقر وآخرون ، واقع أفاق السياسة المالية والنقدية في البلدان النامية ، مجلة جامعة تشرين ، المجلد 7 ، العدد 3 ، دمشق ، 2005 ، ص 113.
- 27- الدكتور سالم توفيق النجفي والدكتور محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصادات التنمية ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص ص 19-20.
- 28- الدكتور مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007 ، ص 35.
- 29- UNOP, " Human development report 2003, London, P.28.
- 30- الدكتور فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، ط1 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1986 ، ص ص 60-64.
- 31- الدكتور محمد فاضل عزيز قفطان ، التنمية الاقتصادية ، ط1 ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، 1984 ، ص ص 119-120.
- 32- الدكتور حربي محمد موسى عريقات ، الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 ، ص 68.
- 33-Issues and Trends," Selected Report Economics Issue, No.69, May ,Washington, Dc ,1991, p.⁷⁶
- 34- فاضل جويد عواد ، التطور التاريخي للنظام النقدي وآثاره في البلدان النامية ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2003 ، ص 392.
- 35- الدكتور سلى سليمان ، النظريات والسياسات النقدية، ط1 ، الدار المصرية للطباعة، القاهرة ، 2007 ، ص 105.

- 36- مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، ط¹ ، الرياض ، 1988 ، ص. 455
- 37- الدكتور نزار سعد الدين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط¹ ، الدار العلمية الدولية ، عمان ، 2001 ، ص 364.
- 38- A. Salvatore " Principles of economics Schuam easy outline , Mc Graw – Hill , London, 2003, PP. 81-83.
- 39- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمد حسن حسين ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، ط¹ ، الرياض ، 2006 ، ص 171 .
- 40- حسن هادي الحامد ، التنمية الاقتصادية ، الواقع والافاق ، دار العودة ، ط¹ ، عمان ، 2007 ، ص 120.
- 41- الدكتور انيس الكيالي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط¹ ، مطبعة الانوار ، دمشق ، 2005 ، ص. 55
- 42- شامل ماجدوف، التنمية الاقتصادية في البلدان الأخذة بالنمو، ط¹، دار المنار للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2006 ، ص 27.
- 43- شكري ابراهيم وليد ، دور الاسواق المالية الناشطة في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية ، ط¹ ، دار العلوم ، دمشق ، 2001 ، ص 24 .
- 44- اندرو سيجل، دور المؤسسات الدولية في التمويل الدولي ، ترجمة احمد عزت ، ط¹ ، دار المأمون ، ابو ظبي ، 1998 ، ص. 45
- 45- عبد اللطيف انور المنصور، العوامل المؤثرة في توطن الاستثمارات الأجنبية ، مجلة الاقتصاد ، العدد الثالث ، اذار ، الخرطوم ، 2007 ، ص 24.
- 46- L. Kokko, " Leading Issues in Economic Development New York, 2002 , P.24.
- 47- محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية ، الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 23.
- 48- عبد العزيز ساير المبروك ، التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، آثاره وآفاقه ، ط¹ ، دار كاظمة ، الكويت ، 2001 ، ص. 77
- 49- سالم محمد الجندي ، دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ط¹ ، دار المأمون بغداد ، 2008 ، ص 32.
- 50- الدكتور عبد العزيز السيفو ، مدخل الى الاقتصاد القياسي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص. 13
- 51- الدكتور محمد صديقي مراد ، ميزانية النقد الأجنبي ، ط¹ ، مطابع دار الاهرام ، القاهرة ، 1995 ، ص 56 .